

برلمان «الفلول»

حسين عبد الرزاق

وكانت الصورة منذ عدة أشهر مختلفة وتدعو للتفأول، فمبادرة من حزب الوفد وجماعة الإخوان المسلمين التقى ممثلو ١٢ حزبا وجماعة «حزب الوفد – حزب الحرية والعدالة – حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي – حزب العمل – الحزب الناصري – حزب الكرامة – حزب الغد – حزب الوسط – الجمعية الوطنية للتغيير – حزب العدل – حزب مصر الحرية – حزب التوحيد العربي» يوم الثلاثاء ١٤ يونيو تحت عنوان «نحو تحالف انتخابي من أجل مصر»، وناقش الاجتماع تشكيل لجنة لإنجاز مشروع قانون انتخابات مجلس الشعب، ولجنة ثانية لدراسة التسسيق الانتخابي، ومناقشة مشروع وثيقة تحمل عنوان «مبادرة التحالف الوطني من أجل حكومة وحدة وطنية»، وبناءً على اقتراح ممثلي حزب التجمع تم تغيير عنوان اللقاء إلى «التحالف الديمقراطي من أجل مصر»، وانضمت في الاجتماع الثاني للتحالف أحزاب أخرى أهمها حزب الجبهة الديمقراطية وحزب الجيل وحزب النور وحزب الحضارة وحزب مصر العربي الاشتراكي، وعلق د. عمرو هاشم ربيع رئيس برنامج التحول الديمقراطي بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاشتراكية على ظهور هذا التحالف قائلا: «التحالف الجديد بين الأحزاب والقوى السياسية المصرية يعد أمرا محمودا.. والتحالف بين القوى المدنية والقوى ذات الطابع الديني سيؤدي في نهاية المطاف إلى جذب الأخيرة نحو الدولة المدنية، والتحالف والتحاليف سيسهم بشكل كبير في توفير الأرضية المناسبة لتكوين قوائم موحدة في الانتخابات البرلمانية المقبلة والتي سيكون هدفها منع فلول الحزب الوطني من أركان النظام السابق عن المشاركة في الانتخابات».

ولم يستمر هذا التحالف على نفس صورته الجامعة الشاملة طويلا.

فانسحب التجمع بعد المليونية التي دعا إليها الإخوان المسلمین ورفضوا شععار الدولة الإسلامية «الدولة الدينية، وهتفوا «يا أوباما يا أوباما.. كلنا هنا أسامة»، في إشارة لأسامة بن

لادن، وقال أمين عام حزب الحرية والعدالة الإخواني إن المعتصمين في ميدان التحرير خارجون على الإجماع الوطني، ورفعوا أعلام المملكة العربية السعودية، وهتفوا أيضا «يا مشير يا مشير عايزينك إنت الأمير»، وكانت «جمعة لم الشمل» كما أطلقوا عليها قد عقدت يوم ١٩ يوليو ٢٠١١.

وتلى ذلك انسحاب حزب الجبهة الديمقراطية. وبادر حزبا التجمع والجبهة مع ١٢ حزبا سياسيا مدنيا إلى تشكيل «الكتلة المصرية» والإعلان عنها في منتصف شهر أغسطس وعزمها خوض الانتخابات بقوائم مشتركة، وكانت الأحزاب المكونة لها هي «التجمع، الجبهة، المصريين الأحرار، المصري الديمقراطي الإجتماعي، التحالف الشعبي الاشتراكي، الحزب الشيوعي، مصر الحرية، الوعي، الاشتراكي المصري، التحرير الصوفي، المجلس الوطني، الجمعية الوطنية للتغيير، نقابة العمال المستقلة، نقابة الفلاحين المستقلة، اتحاد الفلاحين المستقل».

ثم أعلن حزب الوفد انسحابه من التحالف الديمقراطي وخوضه الانتخابات بقوائم خاصة به، وتلاه انسحاب أحزاب «إسلامية» ليقفص المسلمین وعدد من الأحزاب الصغيرة والشخصيات المتعلقة بذيل الجماعة. ولم ينقض وقت طويل حتى تعرض حزب الوفد لموجة من الاحتجاجات والاستقالات من لجان الحزب في الغربية والشرقية والقليوبية وأسيوط وبنى سويف والدقهلية، نتجة ترشيح عدد من كوادر الحزب الوطني على قوائم حزب الوفد في انتخابات مجلس الشعب، بل وعلى رأس هذه القوائم، ورغم نفي د. سيد البدوي رئيس الحزب وفؤاد بدرابي سكرتير عام الحزب وجود كوادر وقيادات الحزب الوطني على قوائم حزب الوفد، فإن الأمر اتضح عندما شرح بدرابي قرار اللجنة العليا لحزب الوفد، مؤكدا أنه «يحظر ترشيح أمناء الحزب المنحل وأعضاء الأمانة العامة للحزب وأعضاء لجنة السياسات

فقط»، وبالتالي فلا يشمل مرشحيه لمجلس الشعب ٢٠١٠، أو الذين تقدموا للمجمع الانتخابي الخاص بمجلس الشعب:

وتعرضت الكتلة المصرية للمشكلة نفسها، وبدأت بانسحاب حزب التحالف الشعبي الاشتراكي عندما تمسكت الكتلة بأن أعضاء الحزب الوطني الذين تقدموا للمجمعات الانتخابية للحزب الوطني ولم يتم ترشيحهم من الحزب لا ينطبق عليهم قرار الحظر وليسوا من الفلول، وكان الحزب الشيوعي قد انسحب من الكتلة وأعلن مقاطعته الانتخابات وتلاه انسحاب أحزاب أخرى كمصر الحرية، لتتصلص الكتلة بثلاثة أحزاب هي «المصريين الأحرار، المصري الديمقراطي الإجتماعي، التجمع»، ويفاجأ حزب التجمع باستيلاء حزبي المصريين الأحرار والديمقراطي الإجتماعي على القوائم والاكتفاء بترشيح ١٤ فقط من حزب التجمع على قوائم الكتلة (٢٢٢ مرشحا) بنسبة ٢١.٤٪. ثم يتبين أن غالبية المرشحين على قوائم الكتلة من قيادات وكوادر الوطني خاصة المنتمين لحزب المصريين الأحرار، ليعلن عدد من لجان حزب التجمع في المحافظات مثل البحيرة وأسيوط وسوهاج.. إلخ عدم مشاركتها ورفضها قوائم الكتلة بسبب «الفلول».

وقام «الفلول» بتشكيل ثمانية أحزاب جديدة لخوض الانتخابات، وترشح آلاف من أبرز قيادات وكوادر الحزب الوطني على المقاعد الفرعية – كمنسقلين – مستندين إلى العائلات والعشائر والقبائل وإمكاناتهم المالية الهائلة وقدرتهم على ممارسة العنف والبلطجة والخدمات التي قدمونها لدوائهم في ظل هيمنة الحزب الوطني على السلطة.

وفي ظل هذه الصورة يصبح صحيحا القول بأن البرلمان القادم – إذا تمت الانتخابات في موعدها – هو برلمان «الفلول» وجماعات الإسلام السياسي خاصة «الإخوان المسلمين»، وتشردم القوى المدافعة عن الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة، أي قوى الثورة.

«وقفتي كمواطن يخشى على وطنه خشية لا حدود لها، لكن وقفتي اليوم كإعلامي تدعوني إلى رصد تهاون ملحوظ مع الإسفاف الإعلامي، هذا التدهور وذلك التهاون نابعان من اعتقاد من بيده الأمر أن الإعلام يمكن أن ينفي واقعا موجودا أو أن يخلق واقعا لا وجود له».

هكذا قال الإعلامي «يسري فودة» في البيان الذي أصدره بعد توقفه عن تقديم برنامجه اليومي «آخر كلام، الذي كان يذاع على قناة الـ «أون تي في» وكان مقررا للحلقة التي أوقفت ظهور الكاتب «علاء الأسواني» للتعليق على حوار المجلس العسكري مع برنامج العاشرة مساء.

وأضاف «فودة» في بيانه استخلاصا يكاد يجمع عليه الملطون والساسة والنشطاء «أن ثمة محاولات حثيئة للإبقاء على جوهر النظام الذي خرج الناس لإسقاطه بعدما ملأ الأرض فسادا وفجورا وعبالة، اتخذت هذه المحاولات طرقا مختلفة بعضها موروثة، وبعضها الآخر مبتكر».

ويأتي هذا الموقف الاحتجاجي لواحد من المبع المذيعين وأكثرهم جدية وثقافة بعد فضيحة التغطية الإعلامية للتلفزيون المصري لأحداث ماسبيرو قبل أسبوعين حين وقعت المذبحة ضد المتظاهرين أقباطا ومسلمين الذين جرى هسب بعضهم بدمرعة رغم أن احتجاجهم كان سلميا، وأخذ التلفزيون الملوك للدولة يبث خطابا تحريزيا فلما ضد المتظاهرين ويتهمهم بالعدوان على الجيش، مستنهضا المواطنين للدفاع عن الجيش. كذلك جرى فصل الإعلامية «دينا عبد الرحمن» لأنها قرأت في برنامجها مقالا استغز أحد العسكريين. وقبل شهر أو بعد إزاحة «مبارك»، وبعض أعيانه استدعت النيابة العسكرية الإعلامية «ريم ماجد» لمساءلتها حول فقرة في برنامجها كان قد اعترض عليها المجلس العسكري، كما جرت مصادرة عدد من جريدة «صوت الأمة»، وفي بيانات المجلس الأعلى للقوات المسلحة برزت لهجة تهديدية واضحة هي وحدها كقيلة بإرهاب الإعلاميين والمواطنين كافة، خاصة بعد تقديم أعداد متزايدة من متظاهري التحرير للنيابة العسكرية في ظل تفعيل حالة الطوارئ التي كان الغاؤها مطلبا رئيسيا من مطالب الثوار.

وما يجري في ميدان الإعلام ومحاوله محاصرته من قبل المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي سارع

إعلام ضد الثورة

فريدة النقاش

بتعيين وزير للإعلام بعد إلغاء هذا المنصب، هو وجه آخر للخبط في القرارات السياسية المحورية، مثل قانون الانتخابات وتقسيم الدوائر وممالة بقانون التهاون نابعان من اعتقاد من أصدر مرسوم بقانون ينظم الغزل السياسي لكل من أسفدوا الحياة السياسية في ظل «مبارك»، فضلا عن التنسيق الضمني مع جماعة الإخوان المسلمين مما أثار حالة من الغموض والخوف وقد حولتها إلى أبواق تسبح الفجوة بين المجلس العسكري والقوى الاجتماعية المختلفة.. وبعد كل هذا بدأ السياسيون يستفيقون لحقيقة أن المجلس العسكري كان جزءا عضويا من النظام الذي سقط رئيسه وبعض أعوانه.

ولعب الإعلام دورا محوريا في تشكيل الوعي وبناء الوجدان وتزاد أهمية هذا الدور ومحوريته في مجتمع تعرض لزمّن طويل للقيود على الحريات العامة، وما تزال هذه القيود فاعلة رغم اندلاع الثورة وقدرتها على إنجاز بعض أهدافها، وقتل الخوف من النظام في قلوب المواطنين.

كذلك هو مجتمع تدهور فيه التعليم وجرت محاصرة كل من الأحزاب والنقابات والمجتمع المدني ليعود طويلة في ظل الدولة السلطوية التي أهدت المجتمع بمؤسسائها وقد حولتها إلى أبواق تسبح بأمراد الحاكم الفرد وأسرته، فضلا عن إفساد هذه المؤسسات مما أدى إلى تحللها من داخلها وتآكل مصداقيتها لدى الجماهير الواسعة التي أخذت تنن طيلة عقود تحت وطأة الفقر والكذب وإهدار

يتضمن بيان «يسري فودة» أيضا دعوة لكل الإعلاميين للدفاع عن حقوقهم وكرامتهم حتى قبل الدفاع عن الثورة، فالدفاع عن حقوقهم وكرامتهم هو الخطوة الأولى الضرورية للدفاع عن الثورة والإسهام الجدي والفعال في تشكيل وبلورة نظرة ثورية منسجمة للعالم وبناء رؤية صادقة تتسق مع أهداف الثورة وتطلعات الشعب، ولا يجري اخنز لها في الأفكار السياسية وحدها بل تمتد لتشمل الموقف من المرأة وطبيعة الدولة المدنية التي يكون فيها الدين شأنًا شخصيا بين الإنسان وربّه وأفاق مبدأ المساواة وتمكك الثروة، و فوق كل هذا وذاك كرامة الإنسان وحريته، وحرية الإعلامي هي جزء لا يتجزأ من حرية الجماهير التي تتطلع لاستكمال الثورة بعد استردادها.

دون هذا تصبح حرية الإعلام جبرا على ورق.

على هامش الصراحة

■ إحسان شمران اليساري

كل خميس؛

إستذكارا لصراحة (ابو كاطع)

نواصل في هذا العمود إعادة نشر بعض ما كتبه الراحل (شمران اليباسري- أبو كاطع) في عموده الشهير (بصراحة ابوكاطع) قبل أكثر من ثلاثة عقود، لنُريح الناس، وليستذكروا سخريته ممن كانوا مسؤولين عن خلق المعاناة لهم..

بذرة الخير

لم أره منذ سنوات، لا أقول نسيته، مع ان ذاكرتي تبدو مثل بيت طوردت فيه (حبة) خضرة، قبل ثلاثة ايام تسلمت رسالته، اسمح لنفسي بنشر الجزء الختامي منها:
(.. توهمت ان يبني وبين الموت ساعات.. وقد قرأ النعي في حقل الاجتماعيات، اعلم انك تحزن، ولكنني اخشى ان تطرح هذا السؤال، ترى هل بقي على العهد، حتى ساعة مماته؟ أتراه نادما على ما صرف من ايام الشباب متفلا بين سجون العراق ومعقلاته؛ جلدتني هذه التساؤلات، الموهومة، بغصن رمان رطب. فوجدتني اكتب اليك وصية الاموات، واقرب لا تذهبن بك الظنون.. انتم في قلبي حتى آخر لحظة من عمري..)

صديقي لم يمِت -أتمنى له عمرا مديدا مثمرا-.

ويتعين علىّ الآن جوابه.

يا صديق الصبا والشباب، بذرة الخير لن تموت، هذه قناعتِي. اولست ابن فلاح، يا صديقي؟ انسيبت سنبله القمح، التي اخطأها منجل الحاصد. او انزلقت من حضن (المخضنة)؟

تنتشر القطعان بعد الحصاد في الحقل، وتظل تدوس السنبله شهورا باظلافا.. وتزاعى الارض مصلوبه تحت وهج الشمس.. ويشند ريح السموم وتعصف رياح الخماسين.. تقفل قشرة من وجه الارض. وذات يوم – وقد طاب الجو- تجود السماء بمزن، فترتفع حبوب السنبله -اياها- رأسا شامخا.. ثم تستوي زرعا -هو ذاك الذي ندعوه (جاث)- ويكرر الحصاد وتسقط سنبله، وقد تعاني من قسوة الطبيعة اضعافا.. ثم ترتفع رأسها من جديد، حالما تلامسها قطرة ماء. ويكرر النمو، وفي هذه المره ندعوه: (جاث الجاث).

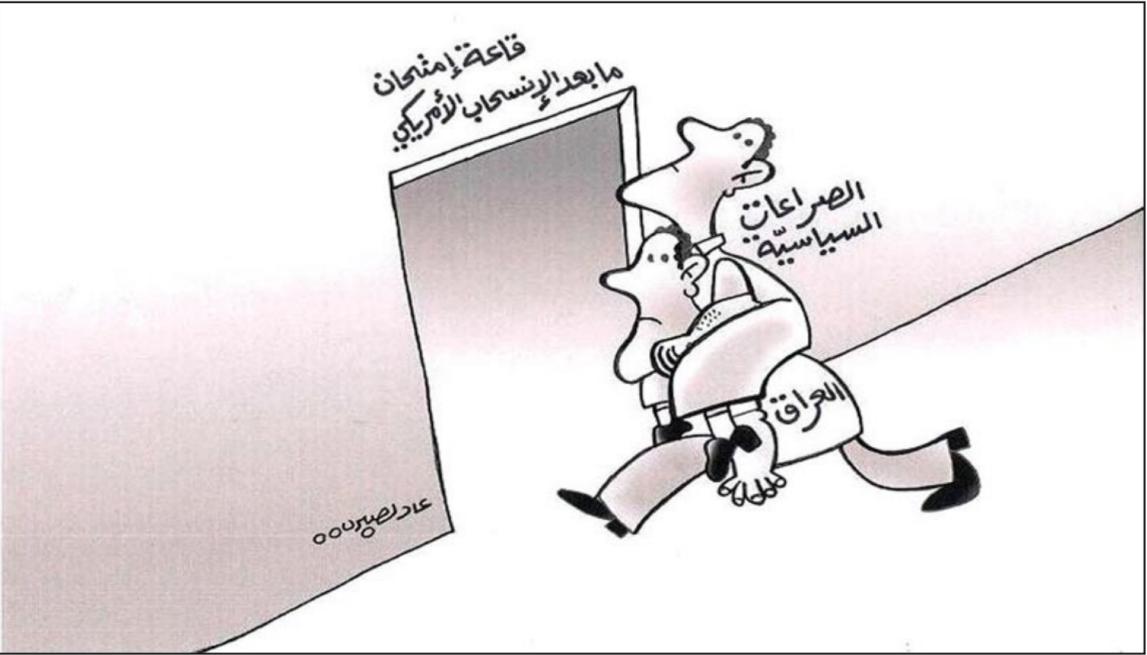
في قريتي يتحرّج الفلاحون من حصاد العام الثالث (جاث الجاث) انطلاقا من فكرة يمكنك اجمالها بالقول الاتي: (حصدت الجاث الاول، لان فيه بقية من جهدك، اما جاث الجاث فليس لك فيه جهد.. ومن باب اولي ان ليس لك حق حصاده.. انها مسأله اجتهاد، وهي استطرادية يمكن اغفالها.

اعود ثانية اذكرك ببذرة خير اخرى، لن تموت وهي تعاني اضعاف ما تعانيه بذرة القمح، اعني الجمه (هل اكلت الجمه) طعاما لنيدًا؟

أرأيت كيف ينبعث من تحت رمال وتراب الصحراء، حالما تترك السماء وترعد؟

كاريكاتور

■ عادل صبري



عن الرحيل مرة أخرى

علاء عماد حسن

وما يجعل تلك القصة مقبولة وتحتوي على قدر من المعاصرة هو وضعنا ضمن مفهوم الوطن ولا أقصد بالضرورة المكان. المشهد يبدو سحريا وعلى قدر من شاعرية غامضة يثيرها قرار الرحيل ذاك. لماذا ترحل الجموع على هذه التناقضة؟ سؤال لا يجيب عليه (فورست كامب) بالطبع، الهارب من أعباء واقعه الشخصي ومن نفسه إلى حال أكثر عمقا وانفتاحا. أي إن رحيلي على قدميه لنتيه الطويل نسبياً مقارنة بنيتي أقدم واعقد أنجزه بنو إسرائيل قبل أزيد من ثلاثين قرناً. نتيه القديم كان أشبه بوعد من إله ليس لديه الكثير ليفعله في تلك الأزمان، أعماه، بادعاء مشكوك فيه، لبنى إسرائيل على أنهم إذا ما خرجوا من مصر فإنه واهب لهم وطنا جيلا ومقدسا سيعيشون فيه وأجبالهم. ليس كما كانوا، عبداً للمصريين وللبابليين من قبلهم. ذلك الطموح المشروع كما يُعتقد، كان الدافع الأوحد وراء مشروعهم برحلة فلتهم أربعين عاما من التيه لم نعرف خلالها كيف نجوا، فيزيقياً، من ذلك القفر الشاسع. الرحلتان اللتان أنجزتا كان لهما

ما يبررهما من وجهتي نظر أصحابهما على الأقل. الأخيرون كانوا يبحثون عن وعد بوطن يستطيعون من خلاله إعادة احترامهم لأنفسهم التي سلها العيش في بلاد الآخرين، والأول يبحث عن معنى غير ممسوك لوطن عاش فيه طوال عمره وحارب من أجله، مع أنها لم تكن حربه، إنها بونرما البحث الطويل والشاق عن فكرة الوطن المبددة بين وجوده كجغرافيا مجردة وبين أعباء استعادته. الحديث عن الرحيل تثيره دائما إمكانية البقاء في فترة الوطن كما نرسمها نحن أو نخيلها. هل نستطيع العيش في وطن خال من فكرة المواطنة التي تشترط وجوده أولاً؛ إذ لا وجود لوطن دونها، وهي ما سعى بنو إسرائيل إليها، أي إننا حين نموت، نموت كمواطنين ونشهد، وحين نعيش، نعيش كمهشبين وغرباء. لا أبحث عن جواب، فحين نستطيع أن نخمسه في نهاية الأمر. الأمر الثاني، هل نستطيع العيش بسلام ضمن موروثات وأساطير وخرافات تُفسر على قبولها لتحقق فكرة مواظنتنا؟ التي تتغذى بالموت أيضاً، أي أن نمارس حرية فتر غير أبهة بالمسلمات المتوارثة، وهذا ما أراده (فورست كامب). دون أن نقتع أو نُبعد أو نضفي، كما حدث مع هادي المهدي مؤخراً. ربما كان في رحيل عبد الخالق كيطان الأخير العكسي نحو بلاد الآخرين، فسحة أخرى للتفكير في جدوى أن

يكون لك وطن دون حقوق تنكر، وطن أنت مهده فيه لمطالبك في أن تكون مواطناً في وطن ما، ومهدد به حينما نعلن أنك خارج عليه، لأنك تريد أن تصبح مواطناً كاملاً دون اشتراطات يفرضها من يمسكون برفيقة الوطن.. قبل أربعة أعوام وتحديداً في شهر أيلول ٢٠٠٧. باغتني عبد الخالق بسؤال لم أستطع بعده النوم بسلام: ما جدوى أن تعيش في غربة بكامل حقوق الوطن وتترك وطناً صار لنا بعد أن كان للأحد؟ ومما زاد من ثقل السؤال هو ما قاله، بحسه الساخر الذي لا ينضب، صديقنا الروائي حسن ناصر وهو يشاهد مؤيدي النظام السابق وهم يتدفقون إلى الخارج في رحلتهم المشهودة للحلول مكاننا: لقد كانوا هناك ونحن كنا هاربين، الآن هم هربوا فيجب أن نعود. وبين سؤالين كان مصدرهما عبد الخالق نفسه اكتشف كلانا، وربما كلنا، نفس الجواب لكن في أوقات متفاوتة. بأن لا الأرض ولا التراب ولا السماء ولا البيوت ولا الأرزقة ولا الأنهار ولا حتى الذكريات هي ما تشكل مفهومنا الحقيقي عن الوطن. أكثر مما يشكلها واقع نريد له معالمنا كوجود أكثر حقيقة وتجلياً، من مجرد فكرة وطن وليس أقل غموضاً من فكرتنا عن الزمن. على أساس هذا الاكتشاف المتأخر، لكنه حتمياً بالتأكيد، واصل صديقنا عبد الخالق كيطان رحلته (البوليسيزية) تلك إلى عمان، الأغلب.